



بنود الجمعية العامة غير العادية المقرر عقدها الساعة 10:00 من مساء يوم الأربعاء 1441/09/20 هـ الموافق 2020/05/13 م

- 1- التصويت على تقرير مجلس الإدارة للعام المالي المنتهي في 2019/12/31 م.
- 2- التصويت على تقرير مراجعي حسابات البنك عن العام المالي المنتهي في 2019/12/31 م.
- 3- التصويت على القوائم المالية عن العام المالي المنتهي في 2019/12/31 م.
- 4- التصويت على قرار مجلس الإدارة بما تم توزيعه من أرباح نقدية على المساهمين عن النصف الأول من السنة المالية 2019 م والبالغة 1,199.68 مليون ريال بواقع 1.00 ريال للسهم الواحد وما يمثل 10% من القيمة الإسمية للسهم. (مرفق)
- 5- التصويت على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن النصف الثاني من السنة المالية 2019 بواقع 1.00 ريال للسهم الواحد بإجمالي قدره 1,199.68 مليون ريال بما يمثل 10% من القيمة الإسمية للسهم. وبذلك يصبح مجموع الأرباح الموزعة للمساهمين للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31 م مبلغ 2,399.36 مليون ريال، بواقع 2.00 ريال للسهم الواحد، وبما يعادل 20% من القيمة الإسمية للسهم، وسيكون تاريخ استحقاق أرباح النصف الثاني لمساهمي البنك المالكين للأسهم بنهاية تداول يوم انعقاد الجمعية والمقيدين لدى مركز الإيداع في نهاية ثاني يوم تداول يلي تاريخ الاستحقاق، وسيتم توزيع الأرباح بتاريخ 1441/10/16 هـ الموافق 2020/06/08 م. (مرفق)
- 6- التصويت على تفويض مجلس الإدارة بتوزيع أرباح مرحلية بشكل نصف سنوي أو ربع سنوي عن العام المالي 2020 م.
- 7- التصويت على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في 2019/12/31 م.
- 8- التصويت على صرف مبلغ (7,948,273.60) ريال مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 م.
- 9- التصويت على تفويض مجلس الإدارة بصلاحيه الجمعية العامة العادية بالترخيص الوارد في الفقرة (1) من المادة الحادية والسبعين من نظام الشركات، وذلك لمدة عام من تاريخ موافقة الجمعية العامة أو حتى نهاية دورة مجلس الإدارة المقوض أيهما أسبق، وفقاً للشروط الواردة في الضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة.
- 10- التصويت على تعيين مراجعي حسابات البنك من بين المرشحين بناءً على توصية لجنة المراجعة، وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الأول من العام المالي 2021 م، وتحديد أتعابهم.
- 11- التصويت على الأعمال والعقود التي تمت بين البنك وشركة الخليج للتدريب والتعليم والتي لعضو مجلس الإدارة السيد/ عبدالرحمن بن راشد الراشد مصلحة غير مباشرة فيها، وهي عبارة عن تقديم خدمات الدعم والمساندة في قطاعات مختلفة في البنك، تتم بناء على طلبات من قطاعات الأعمال، وقد بلغت قيمة التعاملات في العام 2019 م (4,991,640.15) ريال، بدون شروط أو مزايا تفضيلية. (مرفق)



12- التصويت على الأعمال والعقود التي تمت بين البنك وشركة الراشد للتجارة والمقاولات والتي لعضو مجلس الإدارة السيد/ عبدالرحمن بن راشد الراشد مصلحة مباشرة فيها، وهي عبارة عن إيجار أدوار مكتبية من 2016/10/10م إلى 2022/10/10م بمبلغ (1,623,000) ريال سنوياً، بدون شروط أو مزايا تفضيلية، وقد تم إرسال طلب إلغاء العقد والخروج من الموقع في مدة أقصاها 2020/10/09. (مرفق)

13- التصويت على الأعمال والعقود التي تمت بين البنك وشركة الراشد للتجارة والمقاولات والتي لعضو مجلس الإدارة السيد/ عبدالرحمن بن راشد الراشد مصلحة مباشرة فيها، وهي عبارة عن إيجار أدوار مكتبية من 2017/07/01م إلى 2022/06/30م بمبلغ (1,052,918) ريال سنوياً، بدون شروط أو مزايا تفضيلية، وقد تم إرسال طلب إلغاء العقد والخروج من الموقع في مدة أقصاها 2020/06/30. (مرفق)

14- التصويت على الأعمال والعقود التي تمت بين البنك وعضو مجلس الإدارة الدكتور/ خالد بن حامد المطبقاني والتي له مصلحة مباشرة فيها، وهي عبارة عن عقد إيجار موقع جهاز صرف آلي من 2001/06/01م إلى 2020/05/31م بمبلغ (40,000) ريال سنوياً، بدون شروط أو مزايا تفضيلية. (مرفق)

15- التصويت على الأعمال والعقود التي تمت بين البنك وعضو مجلس الإدارة الدكتور/ خالد بن حامد المطبقاني والتي له مصلحة مباشرة فيها، وهي عبارة عن عقد إيجار موقع جهاز صرف آلي من 2014/06/01م إلى 2024/05/31م بمبلغ (35,000) ريال سنوياً، بدون شروط أو مزايا تفضيلية. (مرفق)

16- التصويت على الأعمال والعقود التي تمت بين البنك وشركة المملكة القابضة والتي لعضو مجلس الإدارة السيد/ طلال بن إبراهيم الميمان مصلحة غير مباشرة فيها، وهي عبارة عن عقد إيجار موقع جهاز صرف آلي من 2010/12/01م إلى 2020/11/30م بمبلغ (43,000) ريال سنوياً، بدون شروط أو مزايا تفضيلية. (مرفق)

17- التصويت على الأعمال والعقود التي تمت بين البنك وشركة السوق المالية السعودية (تداول) والتي لعضو مجلس إدارة البنك السيد/ ريان بن محمد فايز مصلحة غير مباشرة فيها، وهي عبارة عن تقديم خدمات متعددة ورعاية تتم بناءً على طلبات من قطاعات الأعمال في البنك، وقد بلغت قيمة التعاملات في العام 2019م (1,040,325.84) ريال، بدون شروط أو مزايا تفضيلية. (مرفق)

18- التصويت على شراء البنك عدداً من أسهمه وبحد أقصى (3,000,000) سهماً وبمبلغ لا يتجاوز (60) مليون ريال سعودي، وذلك بغرض تخصيصها لبرنامج الحوافز طويلة الأجل للموظفين، على أن يكون تمويل الشراء من موارد البنك الذاتية، وتفويض المجلس (أو من يفوضه) بإتمام عملية الشراء مرة واحدة أو عدة مرات خلال فترة أقصاها (12 شهراً) من تاريخ قرار الجمعية العامة غير العادية، وعلى أن يتم الاحتفاظ بالأسهم المشتراة حتى (10) سنوات من تاريخ موافقة الجمعية العامة غير العادية، وبعد انقضاء هذه المدة يتبع البنك الإجراءات والضوابط المنصوص عليها في الأنظمة واللوائح ذات العلاقة، علماً بأن هذا البرنامج هو استمرار للبرنامج الحالي الذي تم تحديده شروطه سابقاً من قبل مجلس الإدارة وأخذ موافقة الجمعية بتاريخ 1440/08/26هـ الموافق 2019/05/01م. (مرفق)

البنك
السعودي
الفرنسي
Banque
Saudi
Fransi



تقرير لجنة المراجعة

لجنة المراجعة
Audit Committee



تقرير لجنة المراجعة للجمعية العمومية عن العام المالي 2019



1. مقدمة

لجنة المراجعة هي لجنة مستقلة تشكل بقرار من الجمعية العمومية للبنك السعودي الفرنسي وتعد اللجنة أحد اللجان المتفرعة من مجلس الإدارة ، وتساعد مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤوليته في الإشراف على المساهمين، والمساهمين المحتملين، والبيئة الاستثمارية وغيرها من الأمور المرتبطة بعملية إعداد التقارير المالية، ونظام الرقابة الداخلية، وعملية التدقيق، ونهج البنك في مراقبة الالتزام بالقوانين واللوائح وقواعد السلوك.

وتماشياً مع متطلبات لائحة حوكمة الشركات بشأن إعداد لجنة المراجعة تقرير يشتمل على تفاصيل أدائها لإختصاصها ومهامها على أن يتضمن رأيها في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية، قامت اللجنة بإعداد هذا التقرير الذي يهدف لتزويد أصحاب المصالح والمساهمين بتصور عن أبرز ما قامت به اللجنة من أعمال داخل نطاق إختصاصها ودور اللجنة في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية ونتائجها بهذا الشأن.

تتكون اللجنة من خمس أعضاء ، يرأسها أحد أعضاء مجلس إدارة البنك المستقلين بالإضافة الى أربعة أعضاء مستقلين ، ويحمل أعضاءها مؤهلات أكاديمية وخبرات مهنية تشمل القدرة على قراءة التقارير المالية بالإضافة لفهم القوانين واللوائح الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة سوق المال.

2. إجتماعات اللجنة

عقدت اللجنة خمسة إجتماعات خلال عام 2019م وفقاً لخطة عملها المعتمدة من مجلس إدارة البنك كما قامت برفع محاضر جلساتها تباعاً وكذلك تقارير أنشطتها الربع سنوية إلى مجلس الإدارة بهدف توفير تأكيدات معقولة عن البيئة الرقابية بالبنك.

3. أبرز ما قامت به اللجنة من أعمال تدخل في نطاق إختصاصها

قامت لجنة المراجعة بالعديد من الأنشطة خلال العام 2019 في الوقت المخصص للإجتماعات بما يتماشى مع دورها المنصوص عليه في ميثاق لجنة المراجعة وحسب لوائح هيئة سوق المال وفيما يلي ملخص لأهم أعمال اللجنة:

أ. القوائم المالية

قامت لجنة المراجعة بدراسة القوائم المالية الربعية والسنوية للبنك حيث تم مناقشة المسائل الهامة مع المراجعين الخارجيين، وإستعراض المقارنات والتحقق من أسباب التغيرات المؤثرة وكفاية الإفصاحات ومدى تطبيق السياسات والمعايير المحاسبية والحصول على إفادة المراجع الخارجي بشأن تعاون إدارة



البنك في تقديم جميع المستندات المطلوبة وبعد المناقشات وتأكيد المراجعين الخارجيين على عدم وجود ملاحظات جوهرية سلمت توصياتها إلى مجلس الإدارة حسب متطلبات مؤسسة النقد وهيئة سوق المال.

ب. المراجعين الخارجيين

تتولى لجنة المراجعة الإشراف على جميع الأعمال المتعلقة بتعيين المراجعين الخارجيين وكذلك متابعة أدائهم وضمنان إستقلاليتهم وفيما يلي ملخص لأعمال اللجنة بهذا الخصوص:

- قامت اللجنة بالتوصية لمجلس الإدارة بترشيح مراجعي الحسابات للبنك وذلك بعد دراستها للعروض المقدمة والتي تضمنت تحليلاً مالياً وفنياً.
- أقرت اللجنة الخطة المقدمة من المراجعين الخارجيين لمراجعة أعمال البنك والتي تضمنت العديد من المواضيع والتي من أبرزها نطاق العمل والجدول الزمني ومستوى التغطية لأنشطة البنك الرئيسية.
- حصلت اللجنة على إفادة من مراجعي الحسابات يؤكدون فيه إستقلاليتهم وفقاً للأنظمة والمعايير المهنية المتبعة.
- قامت اللجنة بتقييم أداء المراجعين الخارجيين وفق معايير التقييم المتضمنة للإستقلالية وتنفيذ الخطة والجودة والتواصل وتحقيق الأهداف والإحترافية.
- ناقشت اللجنة مع المراجعين الخارجيين خطاب الإدارة السنوي ووجهت الإدارة العليا بمتابعة تنفيذ الخطة التصحيحية المقدمة من الإدارات المعنية وفقاً للتواريخ المستهدفة.
- ناقشت اللجنة مع المراجعين الخارجيين عدد من المواضيع والملاحظات وتم الاتفاق على معالجتها بالتعاون مع إدارات البنك المختلفة.

ج. المراجعين الداخليين

تقوم لجنة المراجعة بمهام الإشراف المباشر على أعمال قطاع المراجعة الداخلية لضمان إستقلالية المراجعة الداخلية وحصول القطاع على الموارد المطلوبة للقيام بمهامه بفعالية وكذلك تطوير آليات العمل وقد تضمنت أعمال اللجنة فيما يخص قطاع المراجعة الداخلية ما يلي:

- إعتمدت اللجنة الخطة للعام 2019، كما إعتمدت الخطة الإستراتيجية للمراجعة الداخلية للفترة من (2020- 2023) متضمنة خطة المراجعة لعام 2020 مع الأخذ في الإعتبار تقييم المخاطر الكلي للبنك وتعليمات الجهات التشريعية.



تقرير لجنة المراجعة للجمعية العمومية عن العام المالي 2019

- متابعة أنشطة إدارة المراجعة من خلال تقارير المراجعة الداخلية الربع سنوية والتي تتضمن عرضًا تفصيليًا عن مدى التقدم في تنفيذ خطة المراجعة الداخلية والتقارير الصادرة خلال كل ربع وأبرز الملاحظات المرصودة في تلك التقارير.
- متابعة مدى التقدم في إغلاق الملاحظات المرصودة في تقارير المراجعة الداخلية حيث جاري العمل على إغلاق الملاحظات المتبقية وإعادة إستهداف الملاحظات المتجاوزة للتواريخ المستهدفة والذي بدوره يساهم في تحسين البيئة الرقابية للبنك.
- متابعة مدى التقدم في التحقق من صحة إغلاق الملاحظات المرصودة في تقارير مؤسسة النقد العربي السعودي المختلفة حيث أثمرت عمليات المتابعة على تقدم ملحوظ في نسبة إقفال تلك الملاحظات.
- الموافقة على تعديل بالهيكل التنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية بدءًا من ديسمبر 2019م مما أثمر عن زيادة فعالية الإدارة في مختلف المجالات في البنك.
- الموافقة على ميزانية إدارة المراجعة الداخلية لتمكين الإدارة من ممارسة دورها بفعالية.
- اعتماد ميثاق إدارة المراجعة الداخلية بما يتماشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات وتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة سوق المال.

د. الإلتزام

تتبع إدارة الإلتزام للجنة المراجعة، ويحضر مدير إدارة الإلتزام إجتماعات لجنة المراجعة ويقدم تقارير دورية في كل إجتماع بما تم تنفيذه من تقييم ومراجعة الإلتزام والمراقبة والإبلاغ عن الأمور غير المتوافقة بالإضافة إلى تجاوزات قواعد وتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي، كما تخضع أعمال إدارة الإلتزام لمراجعة دورية ومستقلة عن طريق إدارة المراجعة الداخلية.

وتساهم اللجنة في التحقق من إلتزام البنك بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة من خلال متابعة العديد من التقارير ومناقشة حالات عدم الإلتزام بالأنظمة والتعليمات وإبداء توصياتها. وقد تضمنت أعمال اللجنة فيما يخص الإلتزام ما يلي:

- مناقشة التقارير الدورية لإدارة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال ومدى كفاية الجهود المبذولة لرفع مستوى الإلتزام في البنك.
- مناقشة الغرامات والمخالفات المفروضة على البنك ومدى كفاية الإجراءات المتخذة من البنك لمعالجة أسباب تلك المخالفات والغرامات وتفادي وقوع حالات مماثلة في المستقبل.
- الإطلاع على التقارير الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي وكذلك متابعة مدى التقدم في إغلاق الملاحظات المرصودة في تلك التقارير من خلال تقارير إدارة المراجعة الداخلية الربع سنوية.
- استعرضت لجنة المراجعة بشكل ربع سنوي المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.



4. رأي لجنة المراجعة الداخلية في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية

تتحقق لجنة المراجعة من فعالية نظام الرقابة الداخلية , وتبلغ المجلس بالخطوات المتخذة في هذا الصدد , وتقدم أيضاً تقريراً سنوياً شاملاً إلى المجلس لمساعدته في مراجعة فعالية نظام الرقابة الداخلية بعد مراجعة لجنة المراجعة لتقارير إجراءات الرقابة الداخلية للبنك والتي أهمها تقارير المراجعة الداخلية وإدارتي المخاطر والإلتزام. وبعد الاجتماعات مع مدراء هذه الأقسام لمناقشة محتوى تقاريرهم وأداء قطاعاتهم, تقدم اللجنة استنتاجها إلى مجلس الإدارة فيما إذا كانت دورة الرقابة الداخلية في البنك تعكس فعالية إجراءات الرقابة الداخلية وأن البنك يطورها باستمرار لتلبية احتياجات وتطورات العمل المتغيرة.

فيما يتعلق بسياسات المحاسبة المطبقة في البنك، فإن لجنة المراجعة تناقش باستمرار أثر التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والهيئات الرقابية الأخرى وأي تغييرات في السياسات المحاسبية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) مع مسؤولي البنك، وبشكل دوري مع المراجعين الخارجيين لضمان تنفيذها وفقاً للتعليمات المذكورة.

إستناداً إلى نتائج التقييم المستمر للضوابط الداخلية التي قامت بها الإدارات الرقابية المختلفة في البنك (إدارة المراجعة الداخلية , إدارة الإلتزام , وإدارة المخاطر), ترى لجنة المراجعة أن نظام الرقابة الحالي للبنك ملائم وفعال. ومع ذلك , تسعى الإدارة بإستمرار إلى تعزيز وتقوية نظام الرقابة الداخلية.

بدر العيسى
رئيس لجنة المراجعة

البنك
السعودي
الفرنسي
Banque
Saudi
Fransi



بيان بما تم توزيعه من أرباح على
المساهمين عن النصف الأول من العام
المالي 2019م



بيان بما تم توزيعه من أرباح على المساهمين عن النصف الأول من العام المالي 2019م

البند	التفصيل
إجمالي المبلغ الموزع	1,199.68 مليون ريال سعودي
عدد الأسهم المستحقة	1,199,678,888 سهم
حصة السهم الواحد	1.00 ريال
نسبة التوزيع من القيمة الإسمية	10%
أحقية الأرباح الموزعة	مساهمي البنك المالكن للأسهم يوم الاستحقاق (1440\11\08 هـ الموافق 2019\07\11م) والمقيدين بسجلات البنك لدى شركة مركز إيداع الأوراق المالية (مركز الإيداع) في نهاية ثاني يوم تداول يلي تاريخ الاستحقاق.
تاريخ التوزيع	1440/11/26 هـ الموافق 2019/07/29م

البنك
السعودي
الفرنسي
Banque
Saudi
Fransi



بيان بالأرباح المقترحة للتوزيع عن النصف الثاني من العام المالي 2019م



بيان بالأرباح المقترحة للتوزيع عن النصف الثاني من العام المالي 2019م

البند	التفصيل
إجمالي المبلغ الموزع	1,199.68 مليون ريال سعودي
عدد الأسهم المستحقة	1,199,678,888 سهم
حصة السهم الواحد	1.00 ريال
نسبة التوزيع من القيمة الإسمية	10%
أحقية الأرباح الموزعة	لمساهمي البنك المالكين للأسهم بنهاية تداول يوم انعقاد الجمعية والمقيدين لدى مركز الإيداع في نهاية ثاني يوم تداول يلي تاريخ الاستحقاق.
تاريخ التوزيع	1441/10/16 هـ الموافق 2020/06/08م

البنك
السعودي
الفرنسي
Banque
Saudi
Fransi



الأعمال والعقود التي لأعضاء مجلس
الإدارة فيها أي مصلحة مباشرة
أو غير مباشرة

تقرير التأكيد المحدود المستقل

للسادة مساهمي البنك السعودي الفرنسي

بناءً على طلب إدارة البنك السعودي الفرنسي ("البنك")، قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المحدود بهدف تحديد فيما إذا كان هناك أي أمر قد نُمى إلى علمنا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن الموضوع محل الارتباط المفصل أدناه ("الموضوع محل الارتباط") غير مُعد، من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً للضوابط المنطبقة المبينة أدناه ("الضوابط المنطبقة").

الموضوع محل الارتباط

يتعلق الموضوع محل الارتباط للتأكيد المحدود بالتبليغ الخاص برئيس مجلس الإدارة المرفق رقم (١) ("التبليغ") والمعد من قبل الإدارة وفقاً لمتطلبات أحكام المادة (٧١) من نظام الشركات والمقدم من قبل رئيس مجلس إدارة البنك السعودي الفرنسي ("البنك")، والذي يتكون من المعاملات التي نُفذت من قبل البنك خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م التي كان لأي من أعضاء مجلس إدارة البنك مصلحة شخصية فيها سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر.

الضوابط المنطبقة

لقد استخدمنا المادة (٧١) من نظام الشركات السعودي الصادر عن وزارة التجارة والاستثمار (٤٣٧هـ - ٢٠١٥م) والمعدلة بالمرسوم الملكي رقم (٧٩/م) ١٤٣٩هـ، كضوابط منطبقة.

مسؤوليات الإدارة

إن إدارة البنك ورئيس مجلس الإدارة مسؤولين عن إعداد الموضوع محل الارتباط وعرضه بالشكل المناسب وفقاً للضوابط المنطبقة. كما، أن إدارة البنك مسؤولة عن إنشاء والاحتفاظ بنظام رقابة داخلية ملائم لإعداد وعرض الموضوع محل الارتباط خالياً من التحريفات الجوهرية، سواءً كانت ناشئة عن غش أو خطأ، واختيار وتطبيق الضوابط الملائمة، والاحتفاظ بسجلات كافية وإجراء التقديرات المعقولة وفقاً للظروف.

مسؤولياتنا

إن مسؤوليتنا هي إبداء استنتاج تأكيد محدود على الموضوع محل الارتباط بناءً على ارتباط التأكيد المحدود الذي قمنا به وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد ٣٠٠٠ "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" المعتمد في المملكة العربية السعودية وكذلك شروط وأحكام هذا الارتباط وفقاً لما تم الاتفاق عليه مع إدارة البنك.

تم تصميم إجراءاتنا بهدف الحصول على مستوى محدود من التأكيد والذي يكون الأساس إلى استنتاجنا، والتي لا توفر كافة الأدلة الضرورية لتقديم مستوى معقول من التأكيد. تعتمد الإجراءات المنفذة على حكمنا المهني بما في ذلك مخاطر وجود تحريف جوهري في الموضوع محل التأكيد، سواءً كانت ناشئة عن غش أو خطأ. وعندما نأخذ بالاعتبار فعالية الرقابة الداخلية للإدارة عند تحديد طبيعة وحجم إجراءاتنا، فإن ارتباط التأكيد الذي قمنا به لا يهدف إلى توفير تأكيد حول نظام الرقابة الداخلية.

تقرير التأكيد المحدود المستقل

للسادة مساهمي البنك السعودي الفرنسي (بتبع)

الاستقلالية ورقابة الجودة

نحن مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بارتباط التأكيد الذي قمنا به، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد.

يطبق المكتب المعيار الدولي لرقابة الجودة (1) وبناءً عليه يحافظ على نظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة بشأن الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة.

ملخص الإجراءات

إن الإجراءات المنفذة في ارتباط التأكيد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وتعد أقل في حجمها من ارتباط التأكيد المعقول. ونتيجة لذلك، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط التأكيد المحدود أقل بكثير من التأكيد الذي يتم الحصول عليه فيما لو قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المعقول.

وكجزء من هذا الارتباط، لم نقم بأي إجراءات تتمثل في مراجعة أو فحص أو التحقق من الموضوع محل الارتباط ولا للسجلات أو المصادر الأخرى التي تم استخراج الموضوع محل الارتباط منها. وعليه، فإننا لن نبدي مثل هذا الرأي.

تشتمل إجراءاتنا ولا تقتصر على:

- الحصول على البيان المعد من قبل الإدارة والمقدم من قبل رئيس مجلس الإدارة الذي يفصل جميع الأعمال/العقود المنفذة من قبل أي عضو من أعضاء مجلس إدارة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر لمصلحة البنك خلال السنة (ملحق 1)،
- مراجعة محاضر اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة التي تشير إلى قيام أي عضو بإبلاغ مجلس الإدارة بالأعمال والعقود المنفذة أو التي ستنفذ من قبل عضو مجلس الإدارة لدى البنك، وبأن هذا العضو لم يقدّم بالتصويت على القرار الصادر بهذا الخصوص باجتماعات أعضاء مجلس الإدارة والجمعيات العامة للمساهمين بالبنك،
- التحقق من الحصول على الموافقات اللازمة المتعلقة بالمعاملات المدرجة في تبليغ رئيس مجلس الإدارة (الملحق 1).
- الحصول على تأكيدات من أعضاء مجلس الإدارة المعنيين، الذين يقومون بعملهم في مجلس الإدارة الحالي، حول الأعمال والعقود المنفذة بواسطة أعضاء مجلس الإدارة المعنيين خلال السنة، و
- مقارنة الأعمال والعقود المدرجة في تبليغ رئيس مجلس الإدارة مع بيان الإدارة الذي يتضمن جميع معاملات الأطراف ذات العلاقة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019م.

استنتاج التأكيد المحدود

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود المنفذة والأدلة التي تم الحصول عليها، فلم ينم إلى علمنا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن الموضوع محل الارتباط غير مُعد، من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً للضوابط المنطبقة.

تقرير التأكيد المحدود المستقل

للسادة مساهمي البنك السعودي الفرنسي (بتبع)

القيّد على استخدام تقريرنا

تم إعداد تقريرنا بناءً على طلب إدارة البنك ليتم عرضه على المساهمين باجتماعهم في الجمعية العامة العادية وفقاً لمتطلبات أحكام المادة (٧١) من نظام الشركات السعودي ولا يجوز استخدامه لأي غرض آخر.

عن / كي بي ام جي الفوزان وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون



إبراهيم عيود باعشن
ترخيص رقم ٣٨٢



التاريخ ١٩ أبريل ٢٠٢٠ م
الموافق ٢٦ شعبان ١٤٤١ هـ



Chairman

رئيس مجلس الإدارة

التاريخ: 1441/08/23 هـ
الموافق: 2020/04/16 م

الرقم: س ج / م ج ت / 34 / 2020

المحترمون

السادة مساهمي البنك السعودي الفرنسي

لقد راجعت متطلبات المادة 71 من نظام الشركات الصادر من وزارة التجارة والاستثمار عام 1437 هـ والمعدل بموجب المرسوم الملكي رقم (79/M) 1439 هـ ("المادة 71")، وأؤكد بهذا أن المعلومات الواردة في الملحق (أ) أدناه تحتوي على كافة الأعمال والعقود مما تحكمه المادة 71 من نظام الشركات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والتي يملك فيها أعضاء مجلس إدارة البنك السعودي الفرنسي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة.

تم الإفصاح أيضاً عن الأرصدة والمعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة مع البنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 في الإيضاح 36 من القوائم المالية الموحدة.

وتقبلوا خالص تحياتنا،

مازن بن عبدالرزاق الرميح
رئيس مجلس الإدارة

ملحق أ

موضح أدناه العقود والاعمال التي تم تنفيذها في السنة المالية 2019 بدون شروط أو مزايا تفضيلية، حيث لدى أعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة.

اسم العضو / كبار التنفيذيين أو أي شخص ذي علاقة بأي منهم	حالة العقد	نهاية العقد	بداية العقد	مبلغ العمل أو العقد	طبيعة العمل أو العقد	
شقيق الأستاذ عبدالرحمن الراشد عضو مجلس إدارة الخليج للتدريب والتعليم (عضو مجلس إدارة البنك)	عبارة عن تقديم خدمات الدعم والمساندة في قطاعات مختلفة في البنك، تتم بناء على طلبات من قطاعات الأعمال ، مثل الخدمة المصرفية كما أن المبلغ السنوي متغير			4,991,640	خدمات الدعم والمساندة (الخليج للتدريب والتعليم)	1
المالك/ عبدالرحمن الراشد (عضو مجلس إدارة البنك)	ساري علي الرغم من إرسال البنك السعودي الفرنسي - طلب الغاء العقد وتسليم الموقع في مدة أقصاها 2020/10/09	2022/10/10	2016/10/10	1,623,000	إيجار أدوار مكتبية (شركة الراشد للتجارة والمقاولات)	2
المالك/عبدالرحمن الراشد (عضو مجلس إدارة البنك)	ساري علي الرغم من إرسال البنك السعودي الفرنسي طلب الغاء العقد وتسليم الموقع في مدة أقصاها 2020/06/30	2022/06/30	2017/07/01	1,052,918	إيجار أدوار مكتبية (شركة الراشد للتجارة والمقاولات)	3
المالك/ الدكتور خالد مطبقاني (عضو مجلس إدارة البنك)	ساري	2020/05/31	2001/06/01	40,000	إيجار لموقع صراف آلي	4
المالك/ الدكتور خالد مطبقاني (عضو مجلس إدارة البنك)	ساري	2024/05/31	2014/06/01م	35,000	إيجار لموقع صراف آلي	5
الموقع مملوك لشركة المملكة القابضة (مالك رئيسي في رأسمال البنك)	ساري	2020/11/30	2010/12/01	43,000	إيجار لموقع صراف آلي	6
عضو مجلس إدارة تداول: السيد/ ريان محمد فايز (عضو مجلس إدارة البنك)	عبارة عن تقديم خدمات متعددة ورعاية ، تتم بناء على طلبات من قطاعات الأعمال في البنك			1,040,326	شركة السوق المالية السعودية (تداول)	7

البنك
السعودي
الفرنسي
Banque
Saudi
Fransi



تقرير الملاءة المالية الصادر عن مراجع الحسابات الخارجي



شركة ارنست ويونغ وشركاهم (محاسبون قاتونيون)
شركة تضامنية
المركز الرئيسي
برج الفيصلية - الدور الرابع عشر
طريق الملك فهد
ص.ب: ٢٧٣٢
الرياض ١١٤٦١
المملكة العربية السعودية

رقم التسجيل ٤٥/١١/٣٢٣
رقم السجل التجاري ١٠١٠٣٨٣٨٢١
هاتف: +٩٦٦ ١١ ٢١٥ ٩٨٩٨
+٩٦٦ ١١ ٢٧٣ ٤٧٤٠
فاكس: +٩٦٦ ١١ ٢٧٣ ٤٧٣٠
ey.ksa@sa.ey.com
ey.com/mena

حفظه الله

سعادة الأستاذ / عبدالله الخليفة
الرئيس التنفيذي المالي

البنك السعودي الفرنسي
المركز الرئيسي
طريق الملك سعود، الرياض
المملكة العربية السعودية

تقرير الإجراءات المتفق عليها

لقد نفذنا الإجراءات المتفق عليها معكم والمذكورة أدناه، فيما يتعلق بتقرير الملاءة المالية ("الجدول") المرفق للبنك السعودي الفرنسي ("البنك") والشركات التابعة له (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة") والمتعلق بالالتزام المجموعة بمتطلبات الفقرة رقم ٣ من المادة الثانية عشر من الضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة الصادر عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم (٨ - ١٢٧ - ٢٠١٦) بتاريخ ١٤٣٨/١/١٦ (الموافق ١٠/١٧/٢٠١٦) بناءً على نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣ بتاريخ ١٤٣٧/١/٢٨ (الموافق ١٠/٣/٢٠١٥) المعدلة بقرار مجلس الهيئة رقم (٣ - ٥٧ - ٢٠١٩) بتاريخ ١٤٤٠/٩/١٥ (الموافق ٢٠/٥/٢٠١٩)، للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. لقد قمنا بالعمل وفقاً للمعيار الدولي للخدمات ذات العلاقة (٤٤٠٠) "ارتباطات لتنفيذ إجراءات متفق عليها متعلقة بمعلومات مالية"، المعتمد في المملكة العربية السعودية والمتعلقة بارتباطات الإجراءات المتفق عليها.

وقد نفذت تلك الإجراءات فقط لمساعدتكم في تقديم تقرير الملاءة المالية لهيئة السوق المالية، وتتلخص فيما يلي:

١. قمنا بمقارنة إجمالي الموجودات وإجمالي المطلوبات وإجمالي الالتزامات المحتملة المذكورة في الجدول المرفق كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، مع إجمالي الموجودات وإجمالي المطلوبات وإجمالي الالتزامات المحتملة المفصّل عنها في القوائم المالية الموحدة للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.
٢. قمنا بالتحقق من الدقة الحسابية لصادفي الموجودات المذكورة في الجدول المرفق (التي تمثل الرصيد بعد خصم إجمالي المطلوبات وإجمالي الالتزامات المحتملة من إجمالي الأصول) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.
٣. قمنا بمقارنة رأس المال العامل للسنتين المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ المذكورة في الجدول المرفق مع رأس المال العامل المذكور في الخطة المالية المعتمدة من قبل الإدارة للسنتين المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.
٤. قمنا بالتحقق من الدقة الحسابية لرصيد الأرباح المبقاة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ المذكورة في الجدول المرفق بعد خصم رصيد أسهم الخزينة المتوقع شراؤها.



بنين عالمياً
أفضل للعمل

البنك السعودي الفرنسي

تقرير الإجراءات المتفق عليها - تنمة

وفيما يلي النتائج التي توصلنا إليها:

- فيما يتعلق بالبند رقم (1)، تبين لنا أن إجمالي الموجودات وإجمالي المطلوبات وإجمالي الالتزامات المحتملة المذكورة في الجدول المرفق كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مطابق لإجمالي الموجودات وإجمالي المطلوبات وإجمالي الالتزامات المحتملة المفصّل عنها في القوائم المالية الموحدة للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.
- فيما يتعلق بالبند رقم (٢)، تبين لنا دقة احتساب صافي الموجودات المذكورة في الجدول المرفق (التي تمثل الرصيد بعد خصم إجمالي المطلوبات وإجمالي الالتزامات المحتملة من إجمالي الأصول) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.
- فيما يتعلق بالبند رقم (٣)، تبين لنا مطابقة رأس المال العامل للسنتين المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ المذكورة في الجدول المرفق مع رأس المال العامل المذكور في تقرير الإدارة للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.
- فيما يتعلق بالبند رقم (٤)، تبين لنا دقة احتساب رصيد الأرباح المبقة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ المذكورة في الجدول المرفق بعد خصم تكلفة أسهم الخزينة.

وحيث أن الإجراءات أعلاه لا تعتبر مراجعة أو فحص وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة أو المعايير الدولية الخاصة بارتباطات الفحص المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا لا نصدر أي تأكيد فيما يتعلق بالملاءة المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. ولو قمنا بإجراءات إضافية، أو مراجعة أو فحص للقوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة أو المعايير الدولية الخاصة بارتباطات الفحص المعتمدة في المملكة العربية السعودية، قد يلفت انتباهنا أمور أخرى يتعين علينا الإبلاغ عنها.

تم إعداد هذا للتقرير فقط للغرض المنصوص عليه في الفقرة الأولى منه، ولمعلوماتكم فقط ويجب عدم استخدامه لأي غرض آخر أو تقديمه إلى أي أطراف أخرى. كما ويتعلق هذا التقرير فقط بالحسابات والبنود المذكورة أعلاه ولا يشمل القوائم المالية الموحدة للمجموعة، ككل.

عن إرنست ويونغ

يوسف عبدالله المبارك
محاسب قانوني
رقم الترخيص (٤٢٧)



الرياض: ٢٣ شعبان ١٤٤١هـ

(١٦ إبريل ٢٠٢٠م)



جدول البيانات المالية المتعلقة بالتزام المجموعة بمتطلبات الفقرة رقم ٣ من المادة الثانية عشر من الضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة الصادر عن مجلس هيئة السوق المالية

(١) كفاية رأس المال العامل:

(ألف الريالات السعودية)	
متوسط رأس المال العامل لمدة ١٢ شهراً بعد تاريخ الانتهاء من عملية إعادة شراء أسهم الخزينة	التاريخ المتوقع لإنجاز عملية إعادة شراء أسهم الخزينة
١٠,٣١٦,٥٠٦	بعد بداية شهر مايو ٢٠٢٠

(٢) ملخص الموجودات والمطلوبات بما في ذلك الالتزامات المحتملة:

كما ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بناء على آخر قوائم مالية موحدة مدققة

(ألف الريالات السعودية)					
الموجودات	المطلوبات	الالتزامات المحتملة	صافي الموجودات	التكلفة التقديرية لشراء أسهم الخزينة لعام ٢٠٢٠م	فائض الموجودات
أ	ب	ج	د = أ - ب - ج	هـ	و = د - هـ
١٧٨,١٤٨,٥٧٧	١٤٥,٢٠١,٨٥٩	٣٠,٩٢٩,٣٦٠	٢٠,١١٧,٣٥٨	٦٠,٠٠٠	١,٩٥٧,٣٥٨

(٣) أسهم الخزينة:

كما ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بناء على آخر قوائم مالية موحدة مدققة

(ألف الريالات السعودية)		
قيمة أسهم الخزينة المحتفظ بها (*)	الأرباح المبقاة	فائض الأرباح المبقاة
أ	ب	ج = ب - أ
٢١٥,٢٠٧	٥,٩٤٥,٨٨١	٥,٧٣٠,٦٧٤

(*) عدد الأسهم المتوقع إعادة شراءها هو ٣,٠٠٠,٠٠٠ سهم كحد أعلى.

عن البنك السعودي الفرنسي

عبدالله الخليفة
المدير التنفيذي المالي